AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE 01/120/2010
06 April 2010

مصر: قوات الأمن تقبض على المحتجين السلميين وتضربهم

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم قبض السلطات على المحتجين السلميين في مصر واعتقالهم واستخدام العنف ضدهم إثر إقدام هذه السلطات على اعتقال ما يربو على 90 شخصاً في القاهرة عقب مشاركتهم في مظاهرات تدعو إلى الإصلاح السياسي.
ودعا المتظاهرون كذلك إلى إنهاء 29 سنة من حالة الطوارئ المفروضة من جانب الحكومة، والتي دأبت السلطات على استغلالها للانقضاض على الاحتجاجات وتكبيل حرية التعبير ولارتكاب غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.
وفي تعليق له على ما حدث، قال مالكوم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "هذا الترهيب لناشطي المعارضة ومنتقدي الحكومة يجب أن يتوقف فوراً".

ومضى مالكوم سمارت إلى القول: "يتعين على السلطات المصرية أن تظهر التزامها بحقوق الإنسان عن طريق السماح بالاحتجاجات السلمية وحمايتها".

وشهدت نقاط التجمع الأساسية، إضافة إلى عدد من الجامعات، في وقت مبكر اليوم انتشاراً كثيفاً لقوات الأمن بغرض منع التجمعات من الانعقاد. ولم يتضح بعد عدد الأشخاص الذين شاركوا في الاحتجاجات أو حاولوا المشاركة فيها.
وضربت قوات الأمن طوقاً حول العديد من المحتجين قبل أن تنهال عليهم بالضرب والركل عندما حاول هؤلاء المسير من ميدان التحرير نحو وسط القاهرة. وتعرض آخرون للضرب بالعصي وهددتهم قوات أمن بملابس مدنية بالسكاكين.
وجرت عدة اعتقالات في محطة الإسكندرية للقطارات، حيث منع أشخاص عديدون من السفر إلى القاهرة للانضمام إلى المظاهرات.

وورد أنه تم الاعتداء على المرشح الرئاسي السابق، أيمن نور، وعلى عدة أعضاء في حزب "الغد" السياسي الذي ينتمي إليه ومنعوا من مغادرة مكاتب الحزب في وسط القاهرة.
وأُمر معظم من قبض عليها كذلك بتسليم هواتفهم النقالة وبطاقات هوياتهم الشخصية. وسيتم الآن نقلهم إلى مرفق للاعتقال يدعى "السجن الحربي".
ويقال إن بعض من اعتقلوا أصيبوا إصابات بالغة أثناء القبض عليهم. وثمة بواعث قلق من أن يكون كثيرون معرضين لمزيد من الضرب وغيره من صنوف سوء المعاملة أثناء وجودهم في الحجز.
واعترضت السلطات كذلك سبيل الصحفيين أثناء محاولتهم تغطية الاحتجاجات وقامت بمصادرة معداتهم. وشملت الهيئات الصحفية التي تضررت مراسل فضائية "الجزيرة"، ومراسل لتلفزيون "دريم" المصري، وصحفي تابع لصحيفة "الكرامة" ومصور لصحيفة "المصري اليوم".
وجاءت اعتقالات وتوقيفات اليوم عقب إعلان جماعات الحقوق المدنية عن نيتها عقد احتجاجات في أوائل أبريل/ نيسان ومطالبتها بأن تكون الانتخابات التشريعية، التي ستعقد في مايو/أيار ويونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني من العام الحالي، حرة ونزيهة.

وقال مالكوم سمارت: "يتعين على السلطات الإفراج فوراً عن أي شخص جرى القبض عليه واعتقاله لتعبيره السلمي عن حقه في حرية التعبير والتجمع".

وقد دأبت السلطات المصرية، منذ فرض حالة الطوارئ في 1981، على استخدام أحكام قانون الطوارئ لحظر المظاهرات وقمع حرية التعبير وما يتصل من حقوق بحرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. كما ارتكبت السلطات المصرية طيفاً واسعاً من انتهاكات حقوق الإنسان خلال السنوات التسع والعشرين الماضية، بما في ذلك الاعتقال المطول بلا محاكمة، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والمحاكمات الجائرة أمام محاكمة عسكرية ومحاكم طوارئ.

وحضت منظمة العفو الدولية الحكومة على احترام الحق في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، بما في ذلك ما قطعته من التزامات لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أثناء المراجعة الدورية العالمية لسجل مصر في مضمار حقوق الإنسان في فبراير/شباط 2010 بأن تكفل هذه الحقوق وكذلك الحق في المشاركة في الحياة العامة وفي رسم السياسات العامة، وفق ما تقتضيه واجباتها بموجب القانون الدولي.